الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية

والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج

دعم الصحة الالكترونية "E-Santé"

(2019 / 28)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 04 / 04 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** نص الاتفاقية.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 10 / 07 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 11 أفريل 2019
جلسة اللجنة: 03 جويلية 2019 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 10 جويلية 2019 **نائب رئيس اللجنة:** الهادي بن ابراهم **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقيـة القرض المبرمـة بتاريـخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره سبعة وعشرين مليونا وثلاثمائة ألف (27.300.000) أورو للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية "E-Santé"، وذلك تطبيقا لأحكام الدّستور وخاصة الفصل 65 منه.

1) أهداف المشروع:

في إطار تنفيذ توجّهات الحكومة في مجال تعصير النظام المعلوماتي ودعم الصحة الرقمية في الهياكل الاستشفائية، تمّ وضع برنامج "E-Santé" بهدف تعصير عدد من الهياكل الاستشفائية وإعادة تأهيل النظام المعلوماتي الاستشفائي بما في ذلك الملف الطبي الرقمي والأرشيف الطبي ودعم قدرات الموارد البشرية، وذلك من خلال:

- تحسين وتقريب الخدمات الطبية الموجهة للمواطن،
- نجاعة أفضل في استغلال الموارد البشرية والمالية،
- تقديم حلول مبتكرة لضمان توفر خدمات طب الاختصاص في كامل تراب الجمهورية،
- دعم ومرافقة 05 مبادرات للطب عن بعد.

2) مكونات المشروع:

يتكون المشروع من 3 محاور رئيسية كما يلي:

ـ المحور الأول: تطوير وتعصير النظام المعلوماتي الاستشفائي لمجموعة من المستشفيات العمومية:

تهدف المشاريع المدرجة في هذا المحور إلى تطوير وتعصير النظام المعلوماتي الاستشفائي لمجموعة من المستشفيات العمومية عبر تركيز وتعميم استغلال التطبيقات والمنظومات التالية:

- الملف الطبي الرقمي،
- التوزيع اليومي الفردي للأدوية،
- نظام أرشفة الصور الطبية،
- الأرشيف الطبي الرقمي.

المحور الثاني: دعم وتركيز خمس مبادرات إقليمية للطب عن بعد:

يهدف هذا المحور إلى تركيز 5 منظومات للطب عن بعد في مجموعة من الهياكل الصحية العمومية.

المحور الثالث: بعث ديناميكية وطنية في مجال الصحة الرقمية:

يهدف هذا المحور إلى بعث ديناميكية وطنية في مجال الصحة الرقمية عبر تنظيم ندوات ومؤتمرات وتطوير الكفاءات الوطنية ممّا يعطي لبرنامج الصحّة الرقمية إشعاعا على المستوى الوطني والعالمي.

3) كلفة المشروع:

تقدّر الكلفة الجملية للمشروع بـ 32,4 مليون أورو.

4) شروط التمويل:

يتم تمويل البرنامج عن طريق قرض بقيمة 27,3 مليون أورو مسند من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية بالإضافة إلى مساهمة الدولة وهبات في مجال المساندة الفنية والدراسات.

وتتمثل الشروط المالية للقرض في ما يلي:

- قيمة القرض: 27.300.000 أورو،
- نسبة الفائدة: نسبة ثابتة تحتسب على أساس نسبة الفائدة (أوريبور 6 أشهر) + هامش بـ 66 نقطة مائوية،
- فترة السّداد: 20 سنة بما فيها فترة إمهال بـ 7 سنوات،
- عمولة التعهّد: 0,25 % تحتسب بعد 6 أشهر من تاريخ إمضاء اتفاقية القرض.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 03 جويلية 2019 وذلك عل ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وخلال النقاش، ثمّن النواب أهداف هذا المشروع الذي تم الانطلاق فيه منذ سنوات والذي من شأنه أن يساعد في مكافحة الفساد وحسن التصرف في الموارد المالية ويحسن الجودة والسرعة في إسداء الخدمات الطبية.

وأكد عدد من النواب على التأثير المتنامي للصحة الالكترونية في تطوير الرعاية الصحية بما يجعل النظم الصحيّة أكثر كفاءة واستجابة لاحتياجات المواطنين.

هذا، وقد أوصى نواب آخرون بمزيد العمل على تطوير الخدمات الوقائية والعلاجية وتحقيق مبدأ التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين بالجودة المطلوبة قصد النهوض بهذا القطاع الحسّاس.

كما أوصى بعض النواب بتفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الصحي بغاية التخفيف من الاقتراض.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، استحسن النواب الشروط المالية للقرض خاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة وفترة الإمهال ومدّة السّداد.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقررة**
الهادي بن ابراهم	ليلى الحمروني